



بناء المصداقية أهم من التعديلات الدستورية

د. معتز بالله عبد الفتاح

كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة

www.aladl.net

حينما سأل أحد درسي السياسة التايلنديين لماذا تبدو تايلاند أضعف سياسيا واقتصاديا عن غيرها من الدول المحيطة بها مثل سنغافورة وماليزيا وتايوان فكان رده: "إننا دولة رخوة" أو soft state. ولهذا المفهوم في أدبيات العلوم السياسية مداخل مختلفة ما يعيننا منها بالنسبة للحالة المصرية هو تلك الفجوة بين القول والفعل، بين القانون وتطبيقه، بين الخطاب المعلن والممارسة المباشرة، بين الأهداف المعلنة والإنجازات المحققة. ففي آخر عشرين سنة أعلنت الدولة العديد من الأهداف من قبيل القضاء على الأمية، القضاء على الدروس الخصوصية، إعادة الانضباط للشارع المصري، الخروج للصحراء واستصلاح الأراضي، بيع القطاع العام، خطة الألف يوم ثم الحديث عن إصلاحات دستورية، تبدو الخبرة القريبة أنها ستكون دون الآمال في انتقال مصر من ممر التخلف الضيق إلى التحليق في سماء التنمية.

وكان المراقب للشأن المصري يكتشف أنه أمام مصر ذات وجوه ثلاثة: مصر الرئيس، ومصر الحكومة، ومصر الشعب.

فمصر الرئيس تتجلى في خطباته التي لا تخلو من بلاغة ورسم صورة مشرقة عن واقع يراه الرئيس في تقارير مكتوبة وبامعان النظر في الربع أو النصف المملوء من الكوب. في حين تبدو مصر الحكومة أقل إشراقا، وأكثر صلفا، وأقل شفافية، وأقل ثقة في الإنسان المصري واستعدادا لانتهاك حقوقه التي سبق وأن عددها الرئيس في خطباته. وهناك ثالثا مصر الشعب وهي مصر المعاناة، مصر الروتين، ومصر الغلاء، والتي فيها تتبدى أزمة المصداقية بين الحكومة والناس.

وليس أدل على وجود مصر ذات الثلاثة وجوه من حوادث قليلة لكنها معبرة. فمثلا، حينما يدعو الرئيس المواطنين للتوجه لصناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم في مجلس الشعب ويفاجيء هؤلاء بجنود الأمن المركزي يمنعونهم من الإدلاء بأصواتهم بحجة الحفاظ على الأمن فيضطر هؤلاء إلى اعتلاء السلالم الخشبية لممارسة حقهم الدستوري والذي يمارسونه، صراحة، بناء على دعوة رئيس الجمهورية لهم. هذه ضربة قاصمة لمصداقية الدولة وتخلق مجتمعا من الرعايا لا المواطنين. فالرئيس دعا، والحكومة منعت، والمواطن يعاني.

حينما يتوجه السيد رئيس الجمهورية إلى مقره الانتخابي من أجل الإدلاء بصوته، فيلاحظ المرء أن الشوارع والمقر الانتخابي نظيف وأعمدة الإضاءة مطلية حديثا، وكذا الرصيف بلونيه الأبيض والأسود، ولا توجد أي اختناقات مرورية في الطريق من القصر الرئاسي إلى المقر الانتخابي وبالعكس، بل والقائمون على العملية الانتخابية مبتسمون وسعداء. ولاشك عندي أن هذا الجزء من مصر الذي يراه الرئيس ويتعامل معه هو جزء صنعتته الحكومة خصيصا حتى لا تقع عينا الرئيس على ما يزعجهما. ولا شك أن درجة الحرفية عالية لدرجة أن الناظر يعتقد أن هذا الحال هو الطبيعي. لكن حتى تكون مصر الرئيس من وجهة نظر الرئيس بهذا النقاء، كان لا بد أن تعاني مصر الشعب. فلا بد أن تمر سيارات المراسم والتشريفات عبر العديد من الطرق بما يقتضي إخلاء هذه الطرق من المارة بسياراتهم لدقائق معدودات أو لساعات طوال. وهو ما لمستته من خبرة شخصية.

وقد نجحت المسألة بحكم التكرار، فآلاف المواطنين يركبون منات السيارات التي تصطف في عشرات الشوارع انتظارا لمرور الموكب، وإلى أن يمر الموكب ويقضي الله أمرا كان مفعولا تتعالى الألسنة بعشرات الأسئلة التي تعبر عن تدمير وتشعر بحيرة وتؤكد أن هناك أزمة مصداقية بمنطق أن مصر ليست للمصريين وإنما مصر هي مصر الحكومة، إنها مصر الرئيس وليست مصر الشعب. فالرئيس مر، والحكومة عطلت المارة، والمواطن المصري يعاني.

أقول إن تشريفة واحدة تخلق و/أو تزيد عدم ثقة المصري في بلده عشرات السنين إلى الوراء وتجعله يشعر في قرارة نفسه إن مصر ليست الأم التي تحويه وإنما هي بقرة حلوب، الأشرط يحلبها أكثر وأسرع خلسة أو علنا، فالقانون انتقائي وتطبيقه عشوائي. ويكفي أن نستمع إلى شكوى القضاة من عدم قدرتهم على أن يأخذوا حقهم من السلطة التنفيذية، وهم أصحاب حق بحكم الدستور والقانون بل وفقا لتصريحات رئيس الدولة نفسه.

فالدستور نص، والرئيس أكد، والحكومة منعت، والقضاة يعانون. والأمر ليس ببعيد عن المواطنين الأعضاء في نقابات أخرى موضوعة تحت الحراسة.

بل إن انتقائية تحويل المسؤولين إلى المحاكمات تثير الكثير من علامات الاستفهام وتزيد من ضعف مصداقية الدولة. فلماذا لا يحقق في الاختلاسات من الصحف القومية؟ ولماذا لا يمرر قانون محاكمة الوزراء؟ ولماذا لا نعلن بوضوح مرتبات المسؤولين بدءا بكبارهم؟ لماذا لا نخلق المصداقية؟ إن بناء المصداقية مسألة تتم عن قصد وتدبير وليست محض صدفة كما أنها ليست من نوافل أي نظام حكم رشيد بل هي من أركانه الأساسية.

المشكلة الآن أن الأداء الحكومي تفاعل مع مؤسسات التنشئة لتصبح النظرة السلبية للدولة وعدم الثقة فيها مسألة ثقافية تنتقل من جيل إلى جيل ويسهم رب الأسرة في زرعها في أبنائه بالتأكيد على أهمية الاتصالات والإكراميات والواسطة والتوحش في الكلام والتغول في الفعل من باب أن الأب، باتصالاته وماله، فوق القانون أو أن القانون أحرص إذا عرفت كيف تخرسه.

إن الدولة التي تحدد الأهداف ولا تقوى على تحقيقها والتي تسن القوانين ثم لا تلتزم بها بسبب الفساد أو بسبب تعارض مصالح نخبتها ستكون دولة الحفاظ على الوضع الراهن وشراء الوقت وليست دولة تنمية وتحديث. لأن أصل التحديث قائم على الثقة في المؤسسات، أي الثقة في أجهزة الدولة وأشخاصها.

وتبدو هذه المقالة كما لو أنها توضح الواضح وتشرح المشروح، ولكن البديهيات تغيب أحيانا ولا يدرك البعض أن هناك نتائج غير مقصودة وقد تكون مدمرة على المدى الطويل للقرارات التي تتخذها الحكومة اليوم. فيوم أن يشيع في الناس أن أحكام المحاكم لا تنفذ، فقد خسرت مصر، كل مصر، الكثير والكثير. يوم أن يقف القضاء مطالباً بحقوقه ويلح في المطالبة بلا مجيب، فإن مصر، كل مصر، تخسر الكثير.

ومصداقية مؤسسات الدولة وكياناتها المؤسسة تلك التي رفعت دولاً وحطت من أخرى. ومن هنا فأنا أتذكر في أعقاب غزوة بني المصطلق. حيث هم عمر بن الخطاب وعدد من الصحابة يقتل زعيم المنافقين عبد الله بن أبي بن سلول حين أراد الفتنة وأقسم أن يخرج الأعز (أهل يثرب) الأذل (أهل مكة) من المدينة لئن عادوا إليها على نحو ما سجله القرآن في سورة المنافقون. وقد منع الرسول عمر من قتل زعيم المنافقين حتى "لا يشيع في الناس أن محمداً يقتل أصحابه." إن الرسول ارتأى أن يتحمل أذى المنافق حتى لا تتأذى مصداقية الدين نفسه؛ فيخسر أتباعاً محتملين له لأنهم لم يعلموا حقيقته من أهله بل سمعوا عنه من أعدائه. إن مصداقية الدين كانت ستعرض للخطر الشديد.

وهو نفس الموقف الذي اتخذته عمر بن خطاب مع جيلة بن الأيهم، آخر أمراء الغساسنة، حيث ذهب إلى الحج بعد أن أسلم فوطاً رداً أعرابي فضربه الأمير بكفه على وجهه. فما كان من عمر إلا أن أمر أن يضرب الأعرابي الأمير حتى لو ترتب على ذلك خروج جيلة وقومه من الإسلام. يقول صاحب عبقريّة عمر: لقد أفاد عمر الدين الجديد الكثير والكثير بأن وطد ثقة أهله (أي أهل الإسلام) بعدله وبقينهم بأنهم في حضرة دين عظيم لا يحابي ولا يجامل وإنما يعز ويذل بقدر احترام الناس لمبادئه التي هي القانون الأسمى فوق الجميع.

بل إن مونتسكيو، وهو أحد كبار المفكرين السياسيين الفرنسيين في عصر النهضة، جعل حكم القانون واحترامه أهم من المشاركة الشعبية في صياغته وإن كانت المشاركة الشعبية أفضل لأنها تعطي له "مصداقية".

وإن أردنا أمثلة معاصرة لحاجة الدول لبناء مصداقيتها أمام مواطنيها فيكفي أن نشير إلى قرار الخوميني بحتمية إقامة الانتخابات التشريعية في موعدها رغماً عن تدمير مجاهدي خلق لمقر البرلمان بالصواريخ في عام ١٩٧٩ لأن الدستور لا يعطي لرئيس الجمهورية أو أي جهة أخرى الحق في تأجيل موعد انتخابات مجلس الشورى الإيراني. وحين يطبق القانون على ابنة أكبر رئيس دولة في العالم حينما يقبض عليها تتعاطي المخدرات، فإن الرسالة مزدوجة: ابنة الرئيس أنت فعلاً مشينا، لكن الأهم أن الدولة لا تقبل أن تجامل أحداً مهما كان. بل إسرائيل تعطينا مثلاً، ما كنت أحب أن أضربه، في أن لا أحد فوق القانون: لا الرئيس ولا رئيس الوزراء، ولا الوزراء. فإسرائيل الرئيس تتطابق مع إسرائيل الحكومة تتطابق مع إسرائيل المواطنين.

وتنعكس هذه المصداقية على المواطن في أن يبادل احترام الدولة لقوانينها، في احترامه لهذه القوانين سواء حضر أفراد جهاز الدولة أم غابوا. من أسف، فإن مصر الرئيس، لا تماثل أو حتى تشابه مصر الشعب بما أنتج فجوة مصداقية هائلة تجعل مصر أقرب إلى الدول الرخوة إلا فيما يتعلق بأمن حاكميها. وهي فجوة أتصور أن المسؤولية فيها مشتركة بين الجميع: رئيساً وحكومة وشعباً.

إن العدالة والمساواة في تطبيق القانون، حتى لو كان ظالماً، تنتج أثراً أفضل كثيراً من قانون عادل الكلمات لكن تعتوره الانتقائية والانتهازية عند التطبيق.